أكد أن بعض القياديين أمن العقوبة.. فأساء الأدب

الطريجي: نريد رجال دولة يتحملون المسؤولية ونتطلع إلى تنفيذ عاجل لتوجيهات الخالد

عبد الله الطريجي

أكد النائب الدكتور عبد الله الطريجي أهمية التنبيهات والرسائل الواردة خلال لقاء سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد أمس بقياديي الجهات الحكومية، معربا عن أمله في أن تكون هذه التنبيهات متبوعة بإجراءات عملية عاجلة لتصحيح المسار في الجهات الحكومية، وأن يتولاها رجال دولة قادرون على حمل المسؤولية بأمانة.

وأضاف الطريجي في تصريح صحافي ان خطاب الخالد للقياديين مهم جدا ووضع النقاط على الحروف، لكن الأهم منه هو تنفيذه بشكل عاجل، ومن يرى أنه غير قادر على ذلك من القياديين فليترك مكانه لغيره من الكفاءات الوطنية الكثيرة الموجودة في بلدنا.

وقال الطريجي ان على الخالد عدم التردد في محاسبة القيادي المقصر ومن يثبت تجاوزه على المال العام واتخاذ الإجراءات القانونية بحقه مهما كان موقعه، مؤكدا ان المجاملات وغض الطرف عن الأخطاء لا تبني وطنا ولا تحقق الإنجازات التي يتطلع لها المواطنون.

وأضاف الطريجي أن قياديي الجهات الحكومية الآن على المحك، وعليهم أن يدركوا ان دولا كثيرة مجاورة سبقتنا في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى وتجاوز آثار الجائحة، بينما نحن ما زلنا «على طمام المرحوم»، لأن هناك من أمن العقوبة فأساء الأدب، ولم يعمل من أجل خدمة الوطن والمواطنين من خلال منصبه القيادي، ولا بد أن يُحاسب.

اقترح تجريم الترويج لأفكار ومعتقدات فئة الشواذ جنسيا بأية وسيلة

أسامة المناور: تغليظ العقوبات في جرائم القتل بقضايا الشرف

أسامة المناور

طالب النائب أسامة المناور بتدخل سريع لتغليظ العقوبات في جرائم العرض، مشيراً إلى ما يحصل الآن من سهولة قتل النساء دون تثبّت ولا محاكمة ولا حتى شهود عدول.

وقال المناور «إن الله سبحانه عظّم النفس البشرية وحرّم سفك الدماء وتوعّد القاتل بنصوص واضحة»، مضيفا «بل أن الشرع في جرائم العرض وضع شروطاً قد لا يمكن تحقيقها وهذا صيانة للأسرة وحماية لها».

من جانب آخر أعلن النائب أسامة المناور عن تقديمه اقتراحا بقانون، لتجريم المجاهرة بالشذوذ الجنسي، ومعاقبته بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات والغرامة التي لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة أولى: يُعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات والغرامة التي لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مَن قام بأحد الأفعال أو التصرفات التالية:

1 – كل من قام برفع علم أو شعار أو أية إشارة ترمز إلى فئة الشواذ جنسيا.

2 – كل من رَوج بأية وسيلة كانت لأفكار ومعتقدات فئة الشواذ جنسيا.

3 – كل من دعا أو حرّض على تكوين جماعة تتبنى أفكار ومعتقدات الشواذ جنسيا.

4 – كل من ارتدى ملابس عليها شعارات أو رموز أو علامات ترمز إلى الشواذ جنسيا.

مادة ثانية: يُقصد بالشذوذ الجنسي المنصوص عليه بالمادة السابقة بأنها العلاقة الجنسية بين طرفين من جنس واحد (مثليين)، والمتشبهين من الرجال بالنساء أو العكس.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون ويُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

إن المثلية ليست حقا من حقوق الإنسان، فهي انحراف سلوكي وأخلاقي وكثيرون في الغرب يرفضونها، ومن المفترض أن ترفض الدول الإقرار بأي تعهدات دولية بما يخالف دينها ومعتقداتها وثقافتها.

ولما كانت المادة (2) من الدستور قد نصت على أن دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، كما نصت المادة (49) من الدستور على مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة واجب على جميع سكان الكويت.

ولما كانت الشريعة الإسلامية ترفض وتؤثم ما يقوم به الشواذ من أفعال وتصرفات فضلا عن أنها تخالف الآداب العامة للدولة، ومن ثم فإن إعمالا لهذه النصوص الدستورية يتعين على جميع سكان الكويت الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعدم مخالفة النظام العام والآداب العامة.

ومن هنا تضمن قانون العقوبات بعض الأحكام العامة ضد «الفجور والفسق» التي يمكن استخدامها لمعاقبة أصحاب المثلية أو ما يُطلق عليهم مجتمع الميم، حيث تُعاقب المادة (193) من قانون العقوبات الفجور (التي تفسرها المحاكم على أنها تعني المثلية الجنسية بين الرجال) بالسجن لمدة تصل إلى 7 سنوات، كما أن المادة (198) من قانون الجزاء تحظر الفجور العام ووضع لذلك عقوبة الحبس أو الغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين، وفي عام 2008 تم تعديل النص ليحظر أيضا «تقليد الظهور كشخص من الجنس الآخر».

وبالرغم من تلك النصوص إلا أنه لوحظ في الآونة الأخيرة خروج من يرفع شعارات هذه الفئة المنحرفة ويُجاهر بهذه التصرفات والأفعال التي ترفضها الشريعة الإسلامية وتتنافى مع قيم ومبادئ المجتمع الكويتي وتخالف النظام العام والآداب العامة تحت شعار الحرية الشخصية.

ولما كانت الحرية الشخصية لا تعني الانقضاض على قيم وتقاليد المجتمع لذا كانت هناك ضرورة لهذا القانون لردع هؤلاء عن تصرفاتهم التي تمثل عدوانا صارخا على قيم ومبادئ المجتمع، كما روعي بالقانون وضع تعريف منضبط ومحدد للمقصود بالشواذ جنسيا.

المضف يوجه سؤالاً للفارس حول تسريب اختبارات الإدارة العامة للخبراء في كلية الهندسة

مهلهل المضف

وجه النائب مهلهل المضف سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط وزير التعليم العالي عن شكوى أحد أعضاء هيئة تدريس بخصوص تسريب اختبارات الادارة العامة للخبراء في أحد أقسام كلية الهندسة والبترول وأسماء العشر الاوائل الناجحين.

وطلب المضف نسخة ضوئية من المراسلات التي تمت بين الإدارة العامة للخبراء وجامعة الكويت بخصوص الاختبارات، وكشفا بأسماء أعضاء هيئة التدريس الذين شاركوا بوضع الاختبار والذين تم تكليفهم في تجميع أسئلة الاختبارات ودرجاتهم العلمية، إضافة إلى نسخة ضوئية من كافة المراسلات بين الأقسام العلمية وبين مساعد نائب مدير الجامعة للتقييم والقياس بخصوص الاختبارات، ونسخة ضوئية من الاختبارات المعتمدة للمهندسين المتقدمين إلى الاختيار.

كما طلب المضف شفا بأسماء العشر الأوائل الناجحين بالاختبار لجميع أقسام الهندسة، وما إذا كان تم تقديم شكوى من قبل أعضاء هيئة التدريس في أحد أقسام كلية الهندسة والبترول إلى مدير جامعة الكويت بخصوص خلل في إجراءات الاختبار أو تسريبه لبعض المتقدمين من المهندسين والاجراءات التي تم اتخاذها وهل تم تشكيل لجنة تحقيق مع تزويده بنسخة ضوئية من الشكوى ومحاضر لجان التحقيق وتوصياتهم.

الشاهين: عودة «عموميات» «التعاونيات» والأندية و«النفع العام»

أسامة الشاهين

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة للسماح بالعودة الآمنة لعقد اجتماعات الجمعيات العمومية للجمعيات التعاونية وجمعيات النفع العام والأندية الرياضية مع اتخاذ كافة الاحترازات الصحية اللازمة.

وقال في مقدمة الاقتراح: نظراً للعودة التدريجية للحياة الطبيعية في كافة دول العالم عامة وفي دولة الكويت خاصة بفضل جودة وزارة الصحة بوصول المناعة المجتمعية حيث بلغت نسبة التطعيم ضد فيروس كورونا المستجد (Covid – 19) لأكثر من 70 في المئة من المواطنين والمقيمين ممن تلقوا اللقاح.

مبارك العجمي يستفسر من وزير الصحة عن أسباب إيقاف علاج حالات العُقم خارج الكويت

مبارك العجمي

وجه النائب مبارك العجمي سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، عن أسباب إيقاف علاج حالات العُقم خارج الكويت.

ونص السؤال على ما يلي:إن نسبة العُقم في الكويت بلغت 15 ٪ وهناك نحو 400 ألف زوج وزوجة كويتيون بحاجة إلى علاجات لمساعدتهم على حدوث الحمل.

وقد أصدر وزير الصحة في 18 فبراير 2010 اللائحة الجديدة لعلاج المواطنين في الخارج والتي تضمنت في مادتها الرابعة إيقاف إرسال جميع حالات العُقم للعلاج في الخارج على أن تعالج بالمراكز العلاجية الحكومية أو الأهلية المعتمدة من وزارة الصحة داخل الكويت.

ثم صدر القرار الوزاري رقم 189 لسنة 2010 بتاريخ 8/9/2010 بشأن ضبط العمل في علاج العُقم بالقطاعين الحكومي والخاص.

وصدر القرار الوزاري رقم 152 لسنة 2012 في شأن لائحة العلاج بالخارج والذي ينظم آلية علاج حالات العُقم بالمراكز الأهلية داخل الكويت على نفقة وزارة الصحة، وذلك في مادته السادسة بالبند (أ).

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل توجد مراكز حكومية متخصصة لعلاج العُقم في الكويت بخلاف مركز علاج العُقم بمستشفى الولادة بمنطقة الصباح الطبية المتخصصة، ووحدة طفل الأنبوب بمستشفى الجهراء؟ وكم عدد مراكز علاج العُقم في مستشفيات القطاع الأهلي المعتمدة لدى وزارة الصحة؟

2 – هل يتوافر العدد الكافي من الأطباء المتخصصين في علاج العُقم في المراكز الطبية الحكومية والأهلية؟

3 – كم عدد الحالات التي تشافت بعد العلاج في المستشفيات الحكومية والأهلية؟ وكم عدد الحالات التي تحتاج العلاج بالخارج؟

4 – ما أسباب إيقاف علاج حالات العُقم خارج الكويت؟ وهل كان ذلك بناء على دراسات علمية من المتخصصين؟

5 – ما خطة وزارة الصحة لبناء مركز متخصص لعلاج حالات العُقم؟

لتغطية القروض والانتهاء من أكبر عدد من الطلبات الإسكانية المتوقفة

يوسف الغريب يطالب الحكومة بتدخل عاجل لزيادة سيولة بنك الائتمان

يوسف الغريب

طالب النائب يوسف الغريب الحكومة بإيجاد حلول فورية لزيادة سيولة بنك الائتمان وفض الاشتباك بين الجهات الحكومية.

وقال الغريب في تصريح صحفي إن الحل الوحيد والمتاح حاليا يتمثل في رفع رأس مال بنك الائتمان وضخ أموال لتغطية القروض والانتهاء من أكبر عدد من الطلبات الإسكانية المتوقفة حاليا والمنتظرة من سنوات .

واعتبر أن عجز بنك الائتمان عن توفير سيولة للمشاريع الإسكانية بما فيها القسائم الموزعة غير مقبول تماما ويحتاج إلى تدخل حكومي عاجل وسريع. وأكد على أن ضخ الأموال في الفترة القادمة وبسرعة سينهي أزمات عدة أهمها قضية أذونات مدينة المطلاع ويساهم في اكتمال عملية تخصيص مشروع جنوب سعد العبدالله المتوقفة.

وثمن الغريب الأخبار المتداولة عن توجه مجلس الوزراء لعقد اجتماعه بمقار أحد المشاريع الإسكانية، متمنيا أنه في هذا الاجتماع المنتظر أن تجد الحكومة الحلول الجذرية لكافة المشاكل.

وأوضح أنه على رأس القضايا التي تحتاج إلى حلول عاجلة قضية تأخر طرح مناقصات الكهرباء والماء والطرق وكافة الخدمات في المدن الجديدة، إضافة إلى ضرورة فض الاشتباك بين الوزارات والذي كان سببا في تفاقم القضية الإسكانية.